

سلوك تمهيد الدخل في الأردن دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان

عمر عيسى جهماني
جامعة اليرموك

ملخص

يتلخص هدف البحث الرئيس في محاولة استقصاء مدى وجود الظاهرة المعروفة بتمهيد الدخل (Income Smoothing) على مستوى الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وإلى التنبؤ بمدى إتباع هذه الشركات للأساليب المحاسبية المؤدية إلى تمهيد الدخل، وذلك على افتراض أن قيم صافي الدخل التي تفصح عنها الشركات الأردنية في قوائمها المالية لا تعبر عن الواقع ولا تعكس تقلبية الأرباح السنوية وتذبذبها. وقد كان اختيار هذه المشكلة البحثية نتيجة لأهميتها ولعدم وجود دراسات حولها في الأردن، لذلك سعى هذا البحث إلى تشخيص ظاهرة تمهيد الدخل والكشف عن مدى وجودها في الأردن مع إجراء مقارنات بين قطاعي الصناعة والخدمات في هذا المجال، وبحث أثر حجم الشركة على هذه الظاهرة. وقد تلخصت الفروض العلمية لهذه المشكلة بافتراض وجود ظاهرة تمهيد الدخل في قطاعي الصناعة والخدمات مع توقع وجود الفروقات الإحصائية بين القطاعين، وكذلك بين الأحجام المختلفة للشركات في القطاعين في مدى وجود تلك الظاهرة. وقد جاءت النتائج لتؤكد وجود هذه الظاهرة في الأردن مع عدم الحسم في وجود أية فروقات بين القطاعات أو الأحجام المختلفة للشركات في مدى وجود ظاهرة تمهيد الدخل فيها.

مقدمة

إن قيم صافي الدخل التي تفصح عنها الشركات في قوائمها المالية تشكل المقياس الذي يأخذ الوزن الأكبر عند أي تقييم لأداء الشركة سواء كان هذا التقييم على المستوى الداخلي للشركة أو على المستوى الخارجي، وبما أن قيم صافي الدخل تبقى عرضة للتذبذب والتغير بين سنة وأخرى تبعاً لعوامل مختلفة فإن إدارة الشركة قد تسعى إلى التلاعب بالأساليب المحاسبية المختلفة وطرق الإفصاح بغرض إظهار الأداء المالي للشركة بشكل طبيعي ومستقر لا يثير الانطباعات السيئة والمخاوف لدى كافة الأطراف حول مركز الشركة المالي.

من هذا المنطلق بدأ الاهتمام بدراسة مشكلة هذا البحث والتي تتلخص بافتراض أن قيم صافي الدخل التي تفصح عنها الشركات في الأردن، لا تعبر عن الواقع ولا تعكس قد تقلب الأرباح وتذبذبها لذلك كان لابد من محاولة البحث والاستقصاء من مدى سعي إدارة الشركات لإظهار الأرباح بصورة مستقرة وقليلة التغير مع مرور الزمن، وهي الظاهرة المعروفة بتمهيد الدخل، حيث سعى هذا البحث إلى فحص مدى وجود هذه الظاهرة على مستوي الأردن من خلال الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان، مع إجراء مقارنات بين قطاعي الصناعة والخدمات في هذا المجال، وبحث أثر حجم الشركة على هذه الظاهرة.

وتأسيساً على ما تقدم فقد انساب البحث في محورين رئيسين هما:

المبحث الأول: ويشكل الإطار النظري للبحث، وتمّ فيه التعرض بصورة شاملة إلى ظاهرة تمهيد الدخل من جميع جوانبها، حيث تمّ الاستناد إلى البحوث الدولية في هذا المجال لتعريف تمهيد الدخل وبيان أهم دوافعه وحوافزه وأهدافه، وتمّ التطرق إلى دور الإدارة فيه، وكذلك إلى أهم الأساليب المحاسبية المستخدمة لتمهيد الدخل، والأساليب السابقة المستخدمة لدراسة هذه الظاهرة.

المبحث الثاني: ويشكل الإطار العملي للبحث، حيث تمّ في ظل هذا المبحث وضع الفرضيات، واستقراء النتائج مع بيان لأساليب القياس والتحليل، وقد تم الاعتماد في هذا الجزء على أساليب التحليل الإحصائي الكمي لبيانات لاشركات مجال البحث، وبالتالي كانت النتائج أقرب ما تكون إلى الموضوعية، وبعيدة كل البعد عن تدخل الباحث، وفي نهاية هذا الجزء تمت مناقشة النتائج وبيان بعض العوامل والأسباب المؤدية لها.

ويظل النقص في البحوث والدراسات السابقة في هذا المجال على مستوى الأردن المحدد الرئيسي للباحث في ظاهرة تمهيد الدخل، وكذلك فإن النقص في البيانات المالية التي تفصح عنها الشركات في قوائمها المالية تشكل عائقاً آخر أمام دراسة هذه الظاهرة من جميع جوانبها.

أهمية البحث :

تسعى جميع المنشآت الهادفة للربح ومن ضمنها الشركات المساهمة العامة إلى إظهار أفضل صورة لمركزها المالي ومدى استقرارها الاقتصادي، لما لذلك من تأثير مباشر على قيمة الشركة التي تتجلى في أسعار أسهمها في السوق، وعلى مقدار المخاطرة التي يُقيّمها المستثمرون والمقرضون بالاعتماد على البيانات التي تفصح عنها القوائم المالية للشركة.

ومن هذا المنطلق قد تلجأ إدارة الشركة تحت ظروف تشغيلية معينة إلى الاختيار من بين الأساليب المحاسبية الأسلوب الذي يؤدي إلى الإفصاح المحاسبي الذي تراه الإدارة مناسباً عن أرباح الشركة وخسائرها ومركزها المالي، وهذا الإفصاح يعتبر من متطلبات السوق المالي للشركات المدرجة فيه، وذلك بغرض توفير المعلومات الكافية والدقيقة المعدة لإطلاع الجمهور من مستثمرين ومقرضين ومحللين وباحثين.

وبما أن تقلبات الأرباح السنوية على مدار عمر الشركة تعطي دلائل كبيرة عن أداء الشركة ومركزها المالي، وبالتالي تؤثر على انطباع المالكين والمستثمرين وكذلك المقرضين والسلطات القانونية من الشركة والقائمين على إدارتها، فإن إدارة الشركة من خلال اختيار الطرق المحاسبية المناسبة لأغراضها، والتي لا تتنافى في الظاهر مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، تلجأ إلى التضليل والتلاعب بالبنود المحاسبية بطريقة تؤدي إلى إظهار الأداء المالي بشكل طبيعي لا يثير الشكوك والتساؤلات والانتقادات الموجهة لإدارة الشركة.

يهدف هذا البحث إلى استقصاء مدى وجود ظاهرة تمهيد الدخل (Income Smoothing) لدى الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان، إلى النبؤ بمدى إتباع هذه الشركات للأساليب المحاسبية المؤدية إلى تمهيد الدخل يعتمد هذا البحث على دراسة تأثير بعض المتغيرات المستقلة على تقلبات الدخل السنوي، والتي تعتبر من الأدوات المرنة بيد الإدارة في الشركة تمكناها من التأثير المباشر على رقم صافي الربح

المفصح عنه، وبالتالي تحقق هدف الإدارة في إظهار أرباح سنوية مستقرة ومتقاربة وخالية من أي قيم شاذة على مدار الفترات المالية المتلاحقة من عمر الشركة.

وبما أن ظاهرة تمهيد الدخل لم تكن على الأرجح مجالاً للبحث والدراسة على مستوى الأردن، واقتصرت البحوث في هذا المجال على نطاق دولي، فقد تناول البحث هذه الظاهرة في الأردن، وقد تمّ حصر الدراسة في قطاعي الصناعة والخدمات من بين القطاعات الاقتصادية المختلفة في الأردن، لكونهما يشكلان المجال الأكبر للممارسة هذه الظاهرة، ويعود ذلك إلى طبيعة أعمال قطاعي الصناعة والخدمات وإمكانية استخدام العديد من الطرق المحاسبية لمعالجة أنشطتها المختلفة، كطرق تسعير المخزون مثلاً، وبخلاف قطاعي البنوك والتأمين، ولما توفره البيانات المالية المفصح عنها في هذين القطاعين من معلومات لازمة لإجراء البحث (انظر فقرة المجتمع الإحصائي للبحث والعينة المختارة).

لقد تم تجميع البيانات اللازمة من القوائم المالية المفصح عنها في التقارير السنوية للشركات التي تمّ اختيارها كعينة للبحث، وهذه البيانات تشكل متغيرات البحث، أو الأدوات المحتملة لسلوك تمهيد الدخل وتتضمن قيمة صافي المبيعات السنوية (أو الإيرادات التشغيلية في شركات الخدمات) كمتغير رئيسي، بالإضافة إلى مقياسين للدخل، تشكل المتغيرات الأكثر تأثراً بسلوك التمهيد، وتضم حسب وجودها في قائمة الدخل كل من إجمالي الربح (أو الربح التشغيلي) وقيمة صافي الربح.

ومن خلال اختبار الفرضيات وتحليل النتائج سيتم التوصل إلى مدى وجود ظاهرة تمهيد الدخل في الشركات الأردنية، والتنبؤ بأثر نوع القطاع الاقتصادي على سلوك التمهيد، ويلي ذلك بحث أثر حجم الشركة (والذي يُقاس بمتوسط المبيعات السنوية) على سلوك التمهيد.

أهداف البحث :

ومن خلال ما سبق يمكن استخلاص الأهداف المختلفة التالية للبحث:

أولاً : تحديد مدى وجود سلوك تمهيد الدخل في التطبيق المحاسبي للشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

ثانياً : مقارنة مدى تطبيق أساليب تمهيد الدخل بين الشركات في قطاع الصناعة، والشركات في قطاع الخدمات.

ثالثاً : تحديد أثر حجم الشركة على سلوك تمهيد الدخل.

فرضيات البحث :

وبناءً على الأهداف السابقة فقد تمّ وضع الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى : يوجد سلوك تمهيد الدخل في الشركات التي يتكون منها القطاع الصناعي في الأردن.

الفرضية الثانية : يوجد سلوك تمهيد الدخل في الشركات التي يتكون منها قطاع الخدمات في الأردن.

الفرضية الثالثة : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية هامة بين الشركات في قطاع الصناعة والشركات في قطاع الخدمات من حيث وجود سلوك تمهيد الدخل فيها.

الفرضية الرابعة : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية هامة بين الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة في القطاع الصناعي من حيث وجود سلوك تمهيد الدخل فيها.

الفرضية الخامسة : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية هامة بين الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة في قطاع الخدمات من حيث وجود سلوك تمهيد الدخل فيها.

الفرضية السادسة : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية هامة بين الشركات في قطاع الصناعة والشركات في قطاع الخدمات من حيث تأثير حجم الشركة على سلوك التمهيد فيها.

منهجية البحث :

يشكل المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن، وأسلوب العينة المختارة الطريقة المتبعة في هذا البحث، مع اتخاذ أساليب القياس الكمي الإحصائي أسلوباً للتحليل، وسنتناول في هذا الجزء مجتمع الدراسة والعينة المختارة، والإطار النظري للبحث ويتضمن مصادر المعلومات والدراسات السابقة، وكذلك الإطار العملي للبحث ويتضمن أسلوب التحليل.

مجتمع الدراسة وعينتها :

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات الأردنية في قطاع الصناعة والخدمات

والمدرجة في بورصة عمان في عام ١٩٩٣ (بداية فترة الدراسة) والبالغ عددها ٥٥ شركة صناعية و ٢٤ شركة خدمية، وبذلك يتكون مجتمع البحث من ٧٩ شركة مدرجة في بورصة عمان، ومن الجدير بالذكر بأنه تم اقتصار مجتمع الدراسة على قطاعي الصناعة والخدمات لاحتمالية وجود ظاهرة تمهيد الدخل فيهما بشكل أكبر من قطاعي البنوك والتأمين، ويعود ذلك إلى طبيعة أعمال قطاعي الصناعة والخدمات والتي تتميز بتنوعها وتشعبها، ولوجود العديد من الطرق المحاسبية المختلفة لمعالجتها كطرق تسعير المخزون مثلاً، بخلاف قطاعي البنوك والتأمين والتي تتميز بأنشطتها المحدودة مقارنة مع قطاعي الصناعة والخدمات ويعود سبب الاختيار إلى أن قطاع الصناعة يمثل أكبر قطاع اقتصادي في الأردن يليه قطاع الخدمات، وبناء على ذلك فقد اعتبر القطاع الصناعي قطاع مركزي ترتكز عليه الحياة الاقتصادية، واعتبر قطاع الخدمات قطاع محيطي (انظر فقرة الأسلوب المتبع في هذا البحث لدراسة تمهيد الدخل).

وتجدر الإشارة إلى أن اختيار أي شركة في عينة البحث قد تمّ تبعاً لأسس محددة وهي : أن تكون الشركة مدرجة في بورصة عمان على مدار فترة الدراسة والممتدة من كانون الثاني من عام ١٩٩٣م حتى كانون الثاني من عام ١٩٩٧م؛ وتوفر البيانات الكافية عن الشركة على مدار فترة الدراسة؛ وأن تكون الشركة في مدرجة البورصة، لذلك فإن الشركات غير المدرجة، وشركات السوق الموازي لم يتم أخذها بعين الاعتبار.

وبعد تطبيق شرط استمرارية إدارج الشركة في بورصة عمان على مدار فترة الدراسة والممتدة من بداية عام ١٩٩٣م حتى نهاية عام ١٩٩٦م تقلص عدد الشركات ليصل إلى ٤٤ شركة صناعية و ١٩ شركة خدمية. وعندما تم القيام بتطبيق باقي الشروط لاختيار العينة النهائية، وتجميع البيانات اللازمة فقد توفرت لكامل العينة باستثناء ثلاث شركات تمّ استبعادها لعدم توفر كافة البيانات عنها، ولذلك فقد تقلص عدد الشركات مرة أخرى ليصل إلى ٤٢ شركة صناعية و ١٨ شركة خدمية، وبذلك فإن عينة البحث النهائية أصبحت تشمل ٦٠ شركة مدرجة في بورصة عمان سوف تخضع بياناتها للتحليل الإحصائي.

الإطار النظري للبحث :

مصادر المعلومات :

إن بيانات هذا البحث تعتمد على المعلومات المتوفرة في القوائم المالية للشركات التي أخضعت للبحث، والتي تتوفر في التقارير السنوية للشركات، وفي النشرات والتحليلات التي تصدر عن بورصة عمان، وقد تم جمع البيانات اللازمة لتغطي الفترة الزمنية من بداية عام ١٩٩٢م حتى نهاية عام ١٩٩٦م، وهذه الفترة تعتبر كافية لتغطية متطلبات البحث واستخلاص النتائج.

الدراسات السابقة :

إن الدراسات التي تناولت ظاهرة تمهيد الدخل قد اقتصرت على نطاق دولي، وقد يعود عدم التطرق لهذه الظاهرة في الأردن إلى عدم الإلمام بأسباب ودوافع هذه الظاهرة، وعدم الوعي لمدى تأثيرها على النتائج المالية للشركات، وبالتالي أثرها على القرارات الاستثمارية والتمويلية المختلفة.

وقد تناولت البحوث الدولية السابقة هذه الظاهرة من جميع جوانبها، فقد استمر البحث فيها منذ بداية السبعينات وحتى الوقت الحاضر وهذا يدل على أهميتها وتأثيراتها التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار.

ومن خلال مراجعة العديد من الدراسات السابقة بين أن هناك طرقاً وأساليب كثيرة للكشف عن سلوك التمهيد، وفحصه وقياسه، فقد انصب اهتمام كل باحث على إضافة الجديد إلى من سبقوه من خلال استخدام متغيرات جديدة، وابتكار أساليب مختلفة للقياس، واستخدام طرق متعددة عند اختيار العينات وفحص الفرضيات. وقد تم من خلال هذا البحث التطرق لأهم الدراسات السابقة، والإشارة إلى العديد من الباحثين في هذا المجال، وذلك للإفادة من نتائج دراساتهم في إثراء هذا البحث.

الإطار العملي للبحث: أسلوب التحليل :

لقد تم تجميع البيانات الخاصة بالشركات مجال البحث للسنوات لأربع الممتدة من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٦م، وبالاعتماد على أهداف وفرضيات البحث، فقد تم

إتباع الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات، وفحص الفرضيات، وبالتالي كانت نتائج البحث معتمدة على نتائج التحليل الإحصائي للبيانات.

وقد تم الاستعانة ببرامج التحليل الإحصائي على الحاسوب توخيا للدقة والموضوعية وهذه البرامج تشمل برنامج SPSS وبرنامج EXCEL.

المبحث الأول: الإطار النظري للبحث

في هذا المبحث سيتم عرض ظاهرة تمهيد الدخل من جميع جوانبها، حيث تم الاستناد إلى البحوث الدولية في المجال لتعريف تمهيد الدخل وبيان أهم دوافعه وحوافزه وأهدافه، وسيتم التطرق وإلى دور الإدارة فيه وكذلك إلى أهم الأساليب المحاسبية المستخدمة لتمهيد الدخل، والأساليب السابقة المستخدمة لدراسة هذه الظاهرة.

مدخل إلى تمهيد الدخل (Introduction to Income Smoothing)

تعريف تمهيد الدخل وأهدافه (Definition of Income Smoothing and Its Objectives)

تمّ تعريف تمهيد الدخل على أنه عملية متعمدة لمضائلة التقلبات حول مستوى معين ومحدد مسبقاً من الأرباح، والذي تمّ اعتباره كمستوى طبيعي لأرباح الشركة (رونن و سادن، 1981 Ronen and Sadan) وحسب رأي الباحث بيدلمان (Beidleman, 1973)، فإن تمهيد الدخل يمثل محاولة بعض المدراء لتخفيض الاختلافات في الأرباح إلى الدرجة التي تسمح بها المبادئ المحاسبية المقبولة.

من هنا يتضح أن الهدف الأساسي لتمهيد الدخل هو إظهار أرباح أكثر استقراراً وثباتاً، وهذا بدوره يعطي انطباعاً عن انخفاض خطورة الشركة، وبالتالي ينتج عنه ارتفاع في أسعار أسهمها، وانخفاض التكاليف اللازمة لمتطلبات الاقتراض والتمويل، وكذلك زيادة إقبال المستثمرين على الاستثمار في الشركة. وهناك أهداف أخرى لسلوك التمهيد تتضمن اعتبارات التكلفة السياسية، والتحايل على الأنظمة الضريبية، وأهداف الإدارة الشخصية، كإفادة من خطط التعويض والمكافئات، والعلاوات

الإضافية في حال تحقيق الشركة لأداء مالي مستقر. وسوف يتم التعرض لبعض هذه الأهداف بمزيد من التفصيل من خلال الموضوعات اللاحقة.

وتعتبر ممارسة عملية التمهيد منتشرة بشكل واسع في التطبيق المحاسبي للشركات، ولكن إقامة الدليل على وجودها المتعمد ليس بالأمر السهل، ويحتاج إثباته إلى فرضيات وأساليب يجب أن لا تخلو من عنصر الإقناع.

وهناك طريقتان مختلفتان لتمهيد موارد الدخل:

أولاً : طريقة التمهيد التي تتم بشكل طبيعي (Naturally Smoothing)، وهي الناتجة عن العملية الطبيعية لتوليد الأرباح في الشركة دون وجود أي تأثير غير طبيعي فيها.

ثانياً : طريقة تمهيد الدخل التي تتم بشكل مقصود (Intentionally Smoothing) من قبل إدارة الشركة، والتي يمكن أن تكون نتيجة لإتباع أحد أسلوبين : أولهما أسلوب التمهيد الحقيقي (Real Smoothing) الذي يحدث عندما تتخذ الإدارة الإجراءات التي تراها مناسبة لهيكله النشاطات الاقتصادية للمؤسسة بطريقة تؤدي إلى إنتاج مورد دخل ممهّد، والأسلوب الآخر هو أسلوب التمهيد الاصطناعي (Artificial Smoothing) الذي يحدث عندما تتلاعب الإدارة بتوقيت القيود المحاسبية، وهذا التلاعب هو حقيقة واقعة ركزت معظم البحوث على دراستها كما هو الحال في هذه الدراسة (Albrecht and Richardson, 1990).

أن الافتراض العام السائد يدل أن سلوك تمهيد الدخل يتحقق من خلال التأثير في متغيرات التمهيد المختلفة، مثل اختيار طريقة الاستهلاك، وطرق محاسبة البنود غير العادية، والضرائب، وطرق تسعير المخزون. وقد توصل معظم الباحثين إلى أن الشركات تختار السياسات المحاسبية المناسبة من وجهة نظرها بنمط يمكنها من تمهيد الدخل على مدار الوقت.

ويختلف أسلوب سلوك التمهيد من شركة إلى أخرى، وذلك بسبب وجود العديد من العوامل المختلفة في الشركات المختلفة، والتي تعطي الإدارة الحافز لاستخدام الخيارات المحاسبية لتمهيد الأرباح بأساليب مختلفة. وفي كل الأحوال فإن سلوك التمهيد يتضمن استخدام أداة تمهيد معينة لتخفيض انحراف الأرباح عن رقم الربح الذي يعتبر عادياً أو متوقعا بالنسبة للشركة، لذلك فإن هناك بندين يجب فحصهما

عند محاولة قياس تمهيد الدخل، أحدهما أداة التمهيد المستخدمة والمتمثلة في المتغيرات المستقلة أو البنود المحاسبية المختلفة والتي سبق الإشارة إليها، والآخر هو رقم الربح الذي تسعى الإدارة لتعديل الأرباح السنوية تجاهه، وهو الذي تم اعتباره كمستوى طبيعي أو مستهدف لأرباح الشركة وتسعى الإدارة للمحافظة عليه (Moses, 1987).

تواجه عملية تمهيد الدخل انتقادات كثيرة لما قد ينتج عنها من إفصاح غير عادل عن الدخل، والذي يمنع المستثمرين من الحصول على معلومات دقيقة وكافية عن الأرباح لاستخدامها في تقييم المرود المتوقع الذي ينتج عن استثماراتهم في الشركة (Albrecht and Richardson, 1990).

وكذلك فإن معظم الآراء والنقاشات للباحثين في هذه الظاهرة أجمعت على أن التمهيد يعتبر سلوكاً سيئاً يمكن الإدارة من خداع المساهمين الحاليين والمحتملين، وذلك باتخاذ قرارات تؤدي إلى نموذج ممد من الدخل يزيد من القيمة المدركة للشركة، ويقلل من الخطورة التي يدركها كل من له علاقة أو مصلحة بالشركة (Lambert, 1984).

دور الإدارة في تمهيد الدخل (Management Role in Income Smoothing):

عندما يفوز المساهمين في الشركة مهام اتخاذ القرارات إلى الإدارة، فإن هذا قد يعطي الإدارة حافزاً لاختيار الأساليب التي تؤدي إلى تعظيم منفعتها الذاتية، وحتى ولو لم تؤدي هذه الأساليب إلى تحقيق مصلحة أفضل للمساهمين. لذلك فإن الإدارة يمكن أن تزيد من منافعها الذاتية عن طريق التعامل بسلوك تمهيد الدخل، فالمالكين للشركة والمقرضين لها قد يشعروا بثقة أكبر تجاه إدارة الشركة التي تظهر أرباحها بشكل مستقر عن ما إذا كانت هناك تقلبات في الأرباح، وهذه الثقة يمكن أن تترجم في معظم الأحيان إلى زيادة الأمان الوظيفي للمدراء، وزيادة في رواتبهم ومكافآتهم (Lambert, 1984).

وقد دلت الأبحاث على أن تذبذب الأرباح (الإنحراف عن الوسط) قد يؤثر على ثبات مكانة المدير في الشركة وبالتالي على الثروة الشخصية والأمان الوظيفي للمدير، بينما انخفاض انحراف الأرباح قد يؤدي إلى زيادة جاذبية الشركة لدى المستثمرين نتيجة انخفاض الخطورة المتوقعة من قبل المستثمرين في الشركة، لذلك فإنه قد يكون لدى إدارة الشركة حوافز لتخفيض الانحراف وبالتالي تمهيد الدخل كوسيلة لزيادة الثروة الشخصية وثررة المساهمين (Carlson and Bathala, 1997).

وكما يظهر فإن الأمان الوظيفي (Job security) يعتبر أكبر حافز للمدراء لتمهيد الدخل وذلك بالاعتماد على الأداء النسبي للشركة الحالي والمستقبلي، فعندما تكون الأرباح الحالية منخفضة، والأرباح المستقبلية المتوقعة جيدة، فإن المدير يلجأ إلى اقتراض الأرباح (محاسبياً) من الفترة المستقبلية لاستخدامها في الفترة الحالية، وعند حدوث العكس بأن تكون الأرباح الحالية جيدة، ولكن الإدارة تتوقع أرباح مستقبلية منخفضة، عندها تلجأ الإدارة إلى ادخار الأرباح الحالية لاستخدامها المحتمل في المستقبل (Defond and Park, 1997).

إن الأداء السيء للشركة يزيد من احتمالية التخلي عن الإدارة فيها بقرار من المالكين، وعلى أساس أن الأداء الجيد في السنة الحالية لا يعوض عن الأداء السيء في المستقبل، فإنه عندما يكون الأداء الحالي سيئاً تلجأ الإدارة إلى تحريك جزء من الأرباح المتوقعة في المستقبل إلى الفترة الحالية للتقليل من احتمالية طرد الإدارة، وعلى العكس فعند توقع أداء سيء في المستقبل فإن المدراء يلجئون إلى تحريك جزء من أرباح الفترة الحالية إلى المستقبل لتجنب الطرد المستقبلي للإدارة (Defond and Park, 1997).

وعملية تحريك الأرباح التي تم التطرق إليها تتم من خلال إختيار الإدارة للأساليب المحاسبية المختلفة التي تراها مناسبة لإظهار الأرباح حول نقطة مستهدفة ومحددة مسبقاً.

لقد قام الباحثان فودنبرغ وتيرول (Fudenberg and Tirole, 1995) بإيجاد نموذج نظري يفترض أن المدراء إنما يأخذوا بعين الاعتبار الأرباح المستقبلية المتوقعة في المستقبل عند الاختيار بين الأساليب المحاسبية التي يرونها مناسبة، وقد ارتكز نتائجهم على ثلاث افتراضات رئيسية:

أولاً : افتراضاً أن منفعة المدراء من خلال إدارتهم للشركة لا تقتصر على المنفعة المادية أو المالية، ووجود هذا الحافز غير المالي يفترض أن المدراء في حالة انحراف الأرباح عن الرقم المستهدف يعطون اهتماماً أكبر للخسارة المحتملة في المصادقية والثقة، وكذلك للتدخل المحتمل في أعمالهم أكثر من اهتمامهم بالنقص المادي في التعويض والمكافآت.

ثانياً : افتراضاً أن الأداء السيء للشركة قد ينتج عنه طرد الإدارة، وهذا الافتراض معقول لأنه من المعروف أن التغييرات الإدارية غير الروتينية تكون مرتبطة في أغلب الأحوال بالأداء المالي السيء للشركة.

والافتراضيين السابقين يدعمان ما تم ذكره من أنه خلال سنوات الأداء السيء فإن المدراء يكون لديهم الحافز لاتخاذ إجراءات وأساليب قد تكون مكلفة في بعض الأحيان من أجل تحريك الأرباح من المستقبل إلى الفترة الحالية وذلك لتجنب التدخل في أعمالهم أو استبدالهم.

ثالثاً : افتراضاً أن الأرباح الحالية تحوز على وزن أكبر من الأرباح الماضية عند تقييم الإدارة وأدائها، وهذا يشار إليه بمصطلح فساد المعلومات (Information decay)، وهو يفترض أن الأداء الجيد في الفترة الحالية لن يعوض عن الأداء السيء في المستقبل. لذلك عندما يتوقع المدراء أداءً سيئاً في المستقبل يكون لديهم الحافز لتحريك الأرباح الحالية من أجل الاستخدام المحتمل في المستقبل وذلك لتجنب التدخل أو الطرد.

ولقد وضع الباحثان (Fudenberg and Tirole, 1995) نظرية مفادها أن الاهتمام بالأمان الوظيفي يحفز المدراء للجوء إلى سلوك تمهيد الدخل وذلك بالاعتماد على أداء الشركة الحالي والمستقبلي، وقد جاءت نتائج دراستهم متفقة مع الفرضيات الموضوعية، حيث أظهرت النتائج أن إدارة الشركة تأخذ بعين الاعتبار وباهتمام أرباح الشركة الحالية والمستقبلية عند الاختيار بين الأساليب المحاسبية المتبعة لتمهيد الدخل.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار برامج وخطط التعويض المتبعة في الشركة نجد أنها تشكل الحافز المادي الأكثر أهمية والمؤدي إلى لجوء الإدارة لأساليب تمهيد الدخل، فالرواتب والعلاوات والمكافئات تمثل جانب المنفعة الذاتية المادية للمدير، وبناء على هدف المدير في تعظيم منفعة الذاتية فإنه يلجأ إلى إتباع الأساليب التي يراها مناسبة لتحقيق هذا الهدف.

وفي هذا السياق فقد رأى لامبرت (Lanbert, 1984) أنه بما أن عمود الشركة الفقري يتكون من إدارة الشركة أو أصحاب القرار فيها، ومن أصحاب الشركة المالكين لها، فإنه يفترض أن يحاول المالكين أن يوجدوا الحافز المناسب للإدارة والذي يتمثل بخطة تعويض ومكافئات معينة، وذلك لتحفيز المدير على التعامل بنشاطات تمهيد الدخل، وتحت هذا الافتراض نجد أن المصالح الشخصية قد اتفقت بين المدراء والمالكين، وعندها قد لا تعتبر عملية التمهيد للدخل سلوكاً سيئاً، وذلك لأنه لم يتم خداع المالكين من قبل الإدارة، وأن بإمكانهم التنبؤ بالأساليب التي ستختارها الإدارة كاستجابة

لخطة التعويض، وتأخذ تلك التنبؤات بعين الاعتبار عند تقرير أن خطة تعويض جديدة للإدارة.

ولنأخذ رغبة المدراء في موازنة المنفعة المشتقة من الدخل الشخصي مع الجهد المبذول لإدارة أرباح الشركة، فعلي افتراض أنه عند اقتراب السنة المالية من نهايتها ظهرت الأرباح بشكل أقل من المتوقع عندها يزداد تركيز الإدارة واهتمامها بالمصلحة الشخصية وخطة التعويض، لذلك تتخذ الخطوات اللازمة لزيادة الأرباح خلال الجزء المتبقي من السنة حتى تظهر الأرباح الناتجة في نهاية السنة بالمستوى الطبيعي، وإذا ما كانت الأرباح المتوقعة أكبر من المستوى الطبيعي يحدث العكس وينقص اهتمام الإدارة بالجانب التعويضي، ويزداد تركيزهم على المظاهر غير الربحية في الشركة، لذلك تنخفض الأرباح في الجزء المتبقي من السنة لتصل في نهايتها إلى المستوى الطبيعي (Lambert, 1984).

وحسب الدراسات السابقة فإن الأدوات المحتملة للتمهيد والتي يمكن أن تلجأ إليها الإدارة تكون إما عن طريق استخدام القرارات الحقيقية حول الاستثمار والإنتاج، فالإدارة يمكن أن تمهد الأرباح عن طريق تعديل قرارات الشركة الإنتاجية أو الاستثمارية في نهاية السنة بالاعتماد على معلوماتها حول كم أنجزت الشركة من الأرباح حتى ذلك الوقت من السنة، أو عن طريق الاختيار الاستراتيجي لأساليب المحاسبة والتغيير فيها. أن للإدارة العليا في الشركة القدرة على تمهيد الدخل باستخدام كلا من الأساليب المحاسبية والحقيقية، أما مستويات الإدارة المتوسطة والمنخفضة فلا تملك السلطة لاختيار الأساليب المحاسبية، لذلك فإنه من المحتمل أن تقتصر أي نشاطات للتمهيد في تلك المستويات على أدوات التمهيد الحقيقية (Lambert, 1984).

استخدام التغييرات المحاسبية كأداة لتمهيد الدخل (Using Accounting Changes As Income Smoothing Device)

إن التغيير في الطرق المحاسبية التي تتبعها إدارة الشركة في إعداد قوائمها المالية يعتبر الطريقة الرئيسة لتمهيد الأرباح بشكل متعمد.

وقد دلت الدراسات السابقة على أن تقلبات الأرباح (earnings fluctuations) يمكن أن تعالج بعدة طرق منها التحكم بنسبة وحجم المستحقات والمصاريف الطوعية

لذلك لا يمكن وضع افتراض بأن التغييرات المحاسبية يتم استخدامها فقط من أجل تمهيد الأرباح ومن ثم فحصها وقياسها على هذا الأساس (Moses, 1987).

العوامل والحوافز المؤدية إلى تمهيد الدخل

أثبتت نتائج الدراسات السابقة أن سلوك تمهيد الدخل من قبل الإدارة يختلف بشكل كبير تبعاً لإختلاف الظروف التشغيلية التي تمر بها الشركة ففي ظل ظروف تشغيلية معينة نجد أن حجم الشركة، وضريبة الدخل، وكثافة رأس المال تمثل حوافز كبيرة لتمهيد الدخل وفي ظل ظروف أخرى يكون انحراف النشاطات التشغيلية عن المستوى الطبيعي، وتقلب الأرباح، وبرامج التحفيز والتعويض (bonus compensation plans) من أهم الحوافز لتمهيد الدخل، وفي كثير من الأحيان تكون الشركات التي تحقق دخلاً متزايداً في مواجهة حوافز مختلفة عن الشركات التي لديها دخل متناقص. وفيما يلي ملخص لأهم العوامل والحوافز المؤثرة على سلوك تمهيد الدخل:

أولاً : حجم الشركة

حيث أجمعت معظم الدراسات على أنه كلما زاد حجم الشركة كلما كانت احتمالية تمهيد الدخل فيها أكبر، وأرجعت بعض هذه الدراسات ذلك إلى وجود المجال الواسع لتنظيم المصروفات والمستحقات والبنود غير العادية، والمرونة الأكبر في استخدام التغييرات المحاسبية، وكذلك لوجود احتمالية أكبر لتقلب الأرباح بين سنة وأخرى في الشركات الكبيرة بعكس الحال في الشركات الصغيرة.

كما أن الشركات الكبيرة تكون أكثر حساسية للمحيط الخارجي من الشركات الصغيرة، وهذه الحساسية تعرف بالحساسية السياسية (political sensitivity)، فالتقلبات الإيجابية الكبيرة في الأرباح في أي شركة كبيرة قد تثير الشبهات حول إدارة الشركة والمنافع المترتبة لها، كما أن التقلبات السالبة الكبيرة في الأرباح قد تزيد المخاوف من الإفلاس المحتمل للشركة. لذلك فإن كل من التقلبات الجوهرية الإيجابية والسلبية في دخل الشركات الكبيرة تزيد من احتمالية التكاليف السياسية غير المرغوب بها للشركة كخضوع الشركة لمحددات قانونية معينة، والتدخل في الشؤون الخاصة بالإدارة، لذلك فإن الشركات الكبيرة يكون لديها الحافز الأكبر لتمهيد الدخل (Herrmann and Inoue, 1996).

ثانياً: ربحية الشركة

إذا ما نظرنا أولاً إلى أثر ربحية الشركة على سلوك تمهيد الدخل نجد أن قدرة الإدارة على تمهيد الدخل تتحدد بشكل كبير بمقدار الأرباح المتحققة والمتوقعة للشركة، فالشركات التي تعاني من خسائر متتالية على السنين يكون أداؤها ضعيفاً وأرباحها منخفضة فمن الصعب أن تجد وسائل لتمهيد الدخل فقط تقتصر هذه الأدوات على تأجيل أو تعجيل بعض المصروفات مثل مصاريف البحث والتطوير أو تأخير أو تعجيل توقيت شحن المخزون، لذلك فإنه كلما زادت ربحية الشركة كلما زادت احتمالية تمهيد الدخل فيها لوجود العديد من الوسائل أمام تلك الشركة لتمهيد الدخل (Corlson and Bathala, 1997).

أما بالنسبة لتقلبية الأرباح فإنها ترتبط بشكل كبير بمقاييس مخاطرة السوق (market risk measures) مثل الانحراف المعياري للعائد (standard deviation of return)، فالتقلبات الكبيرة في الأرباح قد ينتج عنها تقييم عالي للخطورة المتوقعة من الشركة، وكننتيجة لذلك تزداد معدلات الفائدة على الاستقراض، وتنخفض أسعار أسهم الشركة، وقد افترض (Moses, 1987) أنه إذا كانت تقلبات الأرباح تؤثر بشكل سلبي على معدلات الاقتراض وأسعار الأسهم، فإنه يتوقع أن توجد علاقة إيجابية بين تقلب الأرباح وسلوك تمهيد الدخل، وقد توصلت نتائجها إلى رفض هذه الفرضية، أي أن عسكها هو الصحيح، وهو وجود علاقة سلبية بين تقلبية الأرباح وسلوك تمهيد الدخل، وبالمقارنة مع الافتراض القائل بأن تقلبية الأرباح تقيس خطورة الشركة، فإن تقلبية الأرباح قد تقيس بشكل حقيقي سلوك التمهيد في الماضي للشركة، فالشركات التي مهدت الدخل في الماضي تزيد احتمالية أن تمهد الدخل في السنة الحالية، وبالتالي تكون تقلبات الأرباح الظاهرة فيها منخفضة، وهذا يدعم النتيجة السابقة بوجود علاقة سلبية بين تقلبية الأرباح وتمهيد الدخل، وتقلبية الأرباح تقاس كقيمة مطلقة للتغير في الأرباح والمتزامنة مع التغير في متوسط المبيعات.

ثالثاً: الأصول القابلة للاستهلاك

حيث أن الشركات التي لديها نسبة ضخمة من الأصول القابلة للاستهلاك تكون في وضع أفضل يمكنها من استخدام التغييرات المحاسبية في طرق الاستهلاك كوسيلة لتمهيد الدخل، وهذه الاحتمالية تزداد كلما زادت نسبة الأصول القابلة للاستهلاك إلى

عاشراً: الملكية المؤسسية (Institutional Ownership):

حيث أظهرت بعض الأبحاث أن الملكية المؤسسية قد تؤثر على اتخاذ القرارات الإدارية باتجاه سلوك تمهيد الدخل، فلكي تحافظ إدارة الشركة على مصالح المستثمرين المؤسسين فإنها قد تلجأ إلى تمهيد الدخل، وهذا يظهر علاقة إيجابية بين الملكية المؤسسية و سلوك تمهيد الدخل، وقد لاحظت بعض الدراسات أن المستثمرين على شكل مؤسسات (institutional investors) يحاولون تجنب الأسهم التي يحتمل أن تحقق خسائر كبيرة، وذلك لأن الخسائر الكبيرة قد تؤثر بشكل سلبي على مردود حقائبهم الاستثمارية (portfolio return)، كما أنها قد تؤدي إلى اتخاذ الإجراءات القانونية ضد مدير الحقيبة الاستثمارية (portfolio manager Carlson and Bathala, 1997).

أساليب دراسة تمهيد الدخل:

أولاً: الأسلوب الكلاسيكي أو التقليدي (The Classical Approach):

وهذه الطريقة تتضمن فحص العلاقة بين متغير التمهيد ومدى تأثيره على الدخل، ولا تدرس هذه الطريقة وجود التمهيد المصطنع بسبب نقص المعطيات في تصميم البحث وينتقد البعض هذه الطريقة لاعتمادها على أسلوب التوقع في تحديد مستوى الأرباح التي تعتبر طبيعية بالنسبة للشركة، ولأن التركيز فيها يكون على متغير واحد فقد ينتج عنه نتائج مشوهة وغير دقيقة، فبعض الشركات التي تلجأ لسلوك تمهيد الدخل قد تستخدم ذلك المتغير على وجه التحديد، وكذلك فإن بعض الدراسات الكلاسيكية تأخذ بعين الاعتبار تأثير متغيرات التمهيد في فترة واحدة فقط، وتتجاهل التأثيرات المؤقتة، وتنتقد هذه الدراسات أيضاً لعدم استخدامها للنموذج السلوكي لتفسير سلوك التمهيد وللتنبؤ بتوقيت حدوثه (Albrecht and Richarson, 1990).

ثانياً: أسلوب تقلب الدخل (The Incom Variability Approach):

كان امهوف (Imhoff, 1977) أول باحث يحاول فصل سلوك الإدارة في التمهيد الاصطناعي أو المعتمد عن تأثيرات التمهيد الحقيقي والتمهيد الطبيعي للدخل فقد أكد على أن إيرادات المبيعات تمثل نتائج الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة لذلك فهي تتضمن نشاطات التمهيد الحقيقي إن وجدت، وعليه فلا بد عند دراسة وجود سلوك

التمهيد المصطنع من مقارنة انحراف الدخل الطبيعي بانحراف المبيعات.

أما الباحث ايكل (Eckel, 1981) فقد حاول استقصاء سلوك التمهيد الاصطناعي للدخل، وقد أثمرت جهوده بفصل نتائج التمهيد الاصطناعي عن التمهيد الحقيقي الذي قد تسلكه الإدارة، وقد اختلف أسلوبه عن الباحث السابق في أنه لم يستثي الشركات التي تظهر تقلبية منخفضة في المبيعات من عينته، وقد استخدم قيم صافي الدخل كمقياس للدخل.

ثالثاً: أسلوب الاقتصاد الثنائي (The Dual Economy Approach):

وهي واحدة من الوسائل لدراسة الشركات بطريقة منظمة، حيث يتم تقسيم الاقتصاد إلى نوعين:

الاقتصاد المركزي "Core Sector" ويتكون من الصناعات التي تشكل أساس الاقتصاد والقوة الاقتصادية في الدولة، حيث يمثل هذا الاقتصاد القطاعات ذات الموارد المالية الضخمة، والسلع المعمرة والصناعات الاستخراجية، حيث الإنتاجية العالية، والأرباح الضخمة، والشركات ذات الكثافة في رأس المال. وفي الجانب الآخر يكون القطاع المحيطي "Periphery Sector" حيث الشركات الصغيرة التي أساسها عنصر العمل، وحيث الإنتاجية والأرباح والأجور المنخفضة.

يتم تصنيف الشركات تحت هذين النوعين حسب الخصائص المميزة لكل منهما وعلى هذه الأساس فقد افترض الباحثان بلكاوي وبيكر (Belkaoui and Picur, 1984) أن الشركات في القطاع المركزي من الاقتصاد تظهر درجة أقل من سلوك التمهيد عن الشركات في القطاع المحيطي، وذلك لأن القطاع الأخير لديه فرصة وميول أكبر لتمهيد التدفقات النقدية التشغيلية (من خلال إدارة عنصر العمل) وقيم الدخل المصحح عنها أكثر من الشركات في القطاع المركزي، وقد اعتمدت طريقتهم على مقارنة التغير في الدخل التشغيلي والتغير في الدخل الطبيعي إلى التغير في المصاريف، ولكن نتائج بحثهم دلت على أن الشركات في القطاع المركزي، على عكس المتوقع، قد أظهرت عمقاً أكبر في سلوك تمهيد الدخل من الشركات في القطاع المحيطي.

الأسلوب المتبع في هذا البحث لدراسة تمهيد الدخل:

من أجل تحقيق هدف هذا البحث فسوف يتم التركيز على التمهيد الاصطناعي

أو المتعمد للدخل، وهو يختلف عن سلوك التمهيد الحقيقي الذي يحدث عندما تتخذ الإدارة الإجراءات اللازمة لهيكله النشاطات الاقتصادية للشركة، لذلك سيتم تصنيف الشركات إلى مجموعتين: شركات تمهد الدخل، وشركات لا تمهد الدخل، وهذا التصنيف يعتمد على أسلوب تقليبية الدخل الذي استخدمه الباحثان البرست وريتشاردسون (Albrecht and Richardson, 1990) مع بعض التعديلات. فقد اعتمد هذان الباحثان على أسلوب تقليبية الدخل للباحث ايكل (Eckel, 1981) لاكتشاف مدى الحدوث النسبي لسلوك تمهيد الدخل في القطاعين المركزي والمحيطي من الاقتصاد وذلك بطريقة فحص تقليبية الدخل مقابل تقليبية المبيعات في الشركة حيث يمتاز هذا الأسلوب بعدم اللجوء إلى عملية التنبؤ بالأرباح، وإنما يعتمد على قياس التغير في الدخل المفصح عنه في القوائم المالية وإيجاد نسبته إلى التغير في المبيعات السنوية.

والتعديل البسيط الذي تم هنا على أسلوب الباحثين السابقين يتضمن اعتبار القطاع الصناعي في الأردن كقطاع مركزي تركز عليه الحياة الاقتصادية، حيث رأس المال الضخم والأصول المعمرة والموارد المالية الضخمة، واعتبار قطاع الخدمات في الأردن كقطاع محيطي حيث الإنتاجية والأرباح والأجور المتوسطة نسبياً.

وعلى هذا الأساس سوف يتم فحص سلوك تمهيد الدخل وقمارنته بين القطاعين والتنبؤ بأثر القطاع الاقتصادي على تمهيد الدخل، ومن ثم تصنيف الشركات في هذين القطاعين تبعاً لحجمها واستنتاج أثر حجم الشركة على سلوك تمهيد الدخل.

المبحث الثاني: الإطار العملي للبحث

نتناول في هذا المبحث فحص فرضيات البحث، واستقراء النتائج مع بيان أساليب القياس والتحليل، كما يتم مناقشة نتائج البحث وبيان مدى تأثير طبيعة القطاع الاقتصادي وحجم الشركة على سلوك تمهيد الدخل في الأردن، وفي نهاية هذا المبحث تم وضع الخلاصة والتوصيات.

تأثير القطاع الاقتصادي وحجم الشركة على تمهيد الدخل في الأردن

تأثير القطاع الاقتصادي على سلوك تمهيد الدخل:

سوف يتم في هذا الجزء البحث في تأثير نوع القطاع الاقتصادي الذي تنتمي له الشركة على اتجاه الشركة نحو تمهيد قيم الدخل المفصح عنها في بياناتها المالية

على مدى الفترة مجال البحث والتي تمتد بين عامي ١٩٩٣ - ١٩٩٦م، وقد تم اعتماد البيانات المالية السنوية للشركات المدرجة في بورصة عمان في كل من قطاعي الصناعة والخدمات، وهذه البيانات تشمل كل من قيم صافي المبيعات السنوي، إجمالي الدخل السنوي، وصافي الدخل السنوي لكل شركة على مدار الأعوام من ١٩٩٣ - ١٩٩٦م.

وقد تم اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يوجد سلوك تمهيد الدخل في الشركات التي يتكون منها القطاع الصناعي في الأردن.

الفرضية الثانية: يوجد سلوك تمهيد الدخل في الشركات التي يتكون منها قطاع الخدمات في الأردن.

الفرضية الثالثة: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية هامة بين الشركات في قطاع الصناعة والشركات في قطاع الخدمات من حيث وجود سلوك تمهيد الدخل فيها.

ولفحص مدى وجود سلوك تمهيد الدخل في كل من شركات القطاع الصناعي وقطاع الخدمات في الأردن، وللمقارنة بين القطاعين في هذا المجال، لابد أولاً من تحديد مقياس مقبول لتصنيف الشركات إلى نوعين: شركات ممهدة للدخل، وشركات غير ممهدة للدخل.

وحيث أن سلوك تمهيد الدخل المصطنع (Artificial Smoothing) هو المتغير مجال الاهتمام والبحث فإن التغير في الدخل يمكن أن يقارن إلى التغير في المبيعات من أجل السيطرة على تأثيرات كل من التمهيد الحقيقي، التمهيد الطبيعي للدخل لكونهما يشكلان متغيرات غير ذات أهمية في هذا البحث.

وفي هذه الدراسة سوف يتم إتباع أسلوب البرست وريتشاردسون (Albrecht and Richardson, 1990) والمعتمد في الأساس على طريقة الباحث ايكل (Eckel, 1981) والتي استخدم فيها معامل التغير لقياس كل من تقلبية المبيعات (انظر فقرة الأسلوب المتبع في هذا البحث لدراسة تمهيد الدخل)، وفي ظل هذه الطريقة فإن الشركة لا يتم تصنيفها كشركة ممهدة للدخل إذا حققت الاقتران التالي:

وفي قطاع الخدمات كانت نسبة الشركات الممهدة للدخل من مجموع شركات الخدمات تساوي ٦٧% (انظر جدول رقم ١)، وقد توزعت هذه النسبة بين الأحجام المختلفة على الشكل التالي: ٥٨% من الشركات الصغيرة الحجم، و ٤٢% من الشركات الكبيرة، وكانت النسبة مساوية للصفر في الحجم الكبير جدا، أما الحجم المتوسط فلم تقع أي من شركات الخدمات ضمن هذا الحجم، وإذا عرفنا أن نسبة الشركات الصغيرة في قطاع الخدمات تساوي ٥٦%، وأن نسبة الشركات الكبيرة تساوي ٣٣% (انظر جدول رقم ٢)، فإنه لا يمكن الحكم بأن سلوك التمهد في قطاع الخدمات يتركز في الشركات الصغيرة حيث أنه على نفس النحو في القطاع الصناعي نجد في قطاع الخدمات علاقة ارتباطية قوية بين نسب شركات الخدمات في كل حجم إلى مجموع شركات الخدمات، ونسب شركات الخدمات الممهدة في كل حجم إلى مجموع شركات الخدمات الممهدة، ودونما وجود أية علاقة ارتباطية يمكن أخذها بعين الاعتبار بين الحجم وسلوك تمهيد الدخل.

وبالاعتماد على النتائج السابقة ترفض كل من الفرضية الرابعة والفرضية الخامسة، حيث ظهر إنه لا وجود للفروقات الجوهرية بين الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة من حيث وجود سلوك تمهيد الدخل في كل من قطاع الصناعة والخدمات في الأردن.

ويجدر الإشارة إلى أن الفروقات الجوهرية بين حجم وآخر والتي تم اعتمادها في هذا البحث لفحص الفرضيات تستوجب أن تكون قيمة الفرق بين حجم وآخر مساوية لـ ٢٥% أو تزيد عن هذه النسبة، وتحسب هذه القيمة بإيجاد الفرق بين نسبة الشركات الممهدة إلى مجموع الشركات الممهدة، ونسبة الشركات في كل حجم إلى مجموع الشركات، ومن ثم مقارنة هذا الفرق بين الأحجام المختلفة، فإذا زاد الاختلاف بين حجم وآخر عن ٢٥% فإنه يمكن الحكم بوجود الفروقات الجوهرية، وعكس الحال إذا نقص التغيير عن ٢٥%، وقيمة ٢٥% تم اختيارها من منطلق تصنيف الشركات تبعا لحجمها إلى أربعة أقسام والذي تم على أساسه اختبار الفرضيات.

وعندما تم فحص الفرضية السادسة المتعلقة بمقارنة قطاعي الصناعة والخدمات من حيث تأثير حجم الشركة على سلوك التمهد فيها، وجد بعكس ما كان مفترضا أنه لا وجود للفروقات ذات الدلالة الإحصائية بين القطاعين، فعند الحجم الصغير نجد أن قيمة P-Value بين القطاعين تساوي (٠,٤٢٣٧١)، وعند الحجم

المتوسط تتعذر المقارنة إحصائياً بسبب عدم وجود شركات خدمات تحت هذا الحجم، وكانت قيمة P-Value بين القطاعين في الحجم الكبير تساوي (٠,٧٩٢١٥) وفي الحجم الكبير جداً للشركات وصلت هذه القيمة إلى (٠,١٠٤٣٨)، وحيث أن قيمة P-Value التي تقل ٥% عن هي التي تحدد وجود الفروقات والإحصائية، فإنه يمكن الحكم بعدم وجود هذه الفروقات بين قطاعي الصناعة والخدمات في مدى وجود سلوك تمهيد الدخل، مع ملاحظة أن قيمة الفروقات تزداد بشكل كبير في حجم الشركات الكبيرة جداً في كل من القطاعين حيث وصلت قيمة P-Value إلى (٠,١٠٤٣٨)، بينما أظهر الحجم الكبير وجود تقارب كبير بين القطاعين حيث وصلت قيمة P-Value إلى (٠,٧٩٢١٥) وبناء على هذه النتائج ترفض الفرضية السادسة ويكون عكسها هو الصحيح أي عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية هامة بين الشركات في قطاع الصناعة والشركات في قطاع الخدمات من حيث تأثير حجم الشركة على سلوك تمهيد الدخل فيها.

مناقشة النتائج

كان وجود سلوك تمهيد الدخل كبيراً بين الشركات التي شملتها عينة البحث، فكما ظهر من خلال النتائج السابقة فقد وصلت نسبة الشركات الممهدة للدخل في القطاع الصناعي حسب المقياس المركب لسلوك التمهيد إلى ٦٤% من مجموع الشركات الصناعية وكانت نفس النسبة في قطاع الخدمات مساوية لـ ٦٧% وهما متقاربتان جداً بوجود فارق بسيط لصالح قطاع الخدمات، وهذا يؤكد قيمة الفروقات الإحصائية بين القطاعين والتي تساوي ٠,٨٥٩٣٦ أي أنه لا وجود لأية فروقات ذات دلالة إحصائية هامة بين الشركات في القطاع الصناعي والشركات في قطاع الخدمات من حيث وجود ظاهرة تمهيد الدخل (انظر جدول رقم ١).

من خلال هذه النتائج لا نجد بداً من تسليط الضوء على نقطتين رئيسيتين؛ أولهما هذا الوجود الكبير لظاهرة تمهيد الدخل في الشركات الأردنية، ولانقطة الأخرى تتعلق بالتقارب الكبير أو بالأحرى الاختلاف المدموم بين قطاعي الصناعة والخدمات في سلوك تمهيد الدخل.

إن الوجود الكبير لسلوك تمهيد الدخل في الأردن قد يعود بشكل من الأشكال إلى وجود الرغبة والدافع لدي إدارات الشركات الأردنية لتحسين صورة الأداء

ولا يمكن أن نجد تفسيراً مقبولاً لانعدام أثر حجم الشركة على سلوك التمهيد، بعكس ما كان متوقفاً من إمكانية تركيز التمهيد في الشركات الكبيرة حيث الأرباح الضخمة وتركز الأصول القابلة للاستهلاك فيها وحساسية هذه الشركات لأية تقلبات في الأرباح بعكس الشركات الصغيرة مع ملاحظة أن أكبر نسبة للتمهيد في القطاع الصناعي قد وجدت في الحجم المتوسط وتساوي ٣٣%، وأن نسبة الشركات الصناعية في هذا الحجم قد حازت على نفس النسبة أي ٣٣% من الشركات الصناعية. وأن أكبر نسبة للتمهيد في قطاع الخدمات قد تركزت في الحجم الصغير، وتساوي ٥٨% وأن نسبة شركات الخدمات في هذا الحجم قد حازت على نسبة ٥٦% من مجموع شركات الخدمات.

الخلاصة والتوصيات

أظهرت نتائج البحث وجود ظاهرة تمهيد الدخل في الشركات الأردنية، وعلى الرغم من ذلك، فإن مقارنة هذه الظاهرة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وحجم الشركات لم تظهر فروقات ذات دلالة إحصائية يمكن علي أساسها إثبات الأثر الذي كان متوقفاً لعامل الحجم، وعامل نوع القطاع الاقتصادي على ظاهرة تمهيد الدخل.

فعندما نأخذ بعين الاعتبار القطاع الاقتصادي الذي تنتمي له الشركة نجد أن نسب الشركات الممهدة متقاربة جداً بين القطاعات المختلفة، ويستدل على ذلك من خلال النتائج التي تظهر أن نسبة الشركات الممهدة في القطاع الصناعي الأردني تساوي ٦٤% بينما نسبة الشركات الممهدة للدخل في قطاع الخدمات الأردني تساوي ٦٧%، أي بفارق بسيط بين القطاعين يساوي ٣%، وهذا التشابه الكبير بين القطاعين يظهر من خلال قيمة P-Value بين القطاعين والتي تساوي ٠,٨٥٩٣٦، وإذا ما رجعنا إلى ما تم تبنيه في هذا البحث من اعتبار القطاع الصناعي في الأردن كقطاع مركزي (Core Sector) ترتكز عليه الحياة الاقتصادية، حيث رأس المال الضخم، والأصول المعمرة، والموارد المالية الضخمة، واعتبار قطاع الخدمات في الأردن كقطاع محيطي أو ثانوي (Periphery Sector) نجد تشابه نتائج هذا البحث مع نتائج الباحثين البرست وريتشاردسون (Albrecht and Richardson, 1990) وذلك من خلال عدم وجود الفروقات ذات الدلالة الإحصائية بين شركات القطاع المركزي وشركات القطاع المحيطي في مدى وجود سلوك تمهيد الدخل، وهذا يخالف النتائج التي توصل إليها الباحثين بلكاوي وبيكر (Belkaoui and Picur, 1984) حيث دلت نتائج بحثهم على أن

الشركات في القطاع المركزي قد أظهرت عمقا أكبر في سلوك تمهيد الدخل من الشركات في القطاع المحيطي.

وإذا ما أخذنا عامل حجم الشركة بعين الاعتبار، وهو المتغير الآخر الذي تمت دراسة مدى تأثيره على سلوك تمهيد الدخل لا نجد أية فروقات جوهرية بين الأحجام المختلفة من حيث وجود الشركات الممهدة للدخل، ومع أن الفوارق بسيطة بين الأحجام المختلفة فإنه يمكن القول أن شركات قطاع الخدمات التي تنتمي إلى الحجم المتوسط للشركات قد حازت على أكبر نسبة لتمهيد الدخل، وكذلك فإن شركات قطاع الخدمات التي تنتمي إلى الحجم الكبير جدا قد حازت على أقل نسبة لتمهيد الدخل من بين جميع الأحجام. وبالمقارنة مع نتائج الباحثين البرست وريتشاردسون (Albrecht and Richardson, 1990) نجد بعض الاختلاف حيث وجد أن الشركات الكبيرة جدا في القطاع المحيطي قد حازت على نسبة أكبر من سلوك تمهيد الدخل من الشركات المشابهة لها في الحجم في القطاع المركزي، وعلى العكس من ذلك فإن الشركات ذات الحجم الكبير في القطاع المركزي قد حازت على نسبة أكبر من سلوك التمهيد من الشركات في القطاع المحيطي التي تقع ضمن نفس الحجم، وكذلك تبين وجود اختلافات قليلة بين القطاعين في سلوك تمهيد الدخل من خلال الشركات ذات الحجم الصغير.

وخلاصة القول أنه قد تم في هذا البحث تحقيق جميع الأهداف المحددة، فقد تم تحديد مدى وجود سلوك تمهيد الدخل في التطبيق المحاسبي للشركات الأردنية الممهدة للدخل المسجلة في بورصة عمان، حيث أظهرت النتائج مدى الوجود الكبير للشركات الممهدة للدخل في الأردن، وتمت أيضا مقارنة مدى تطبيق أساليب تمهيد الدخل بين الشركات في قطاع الصناعة والشركات في قطاع الخدمات حيث تبين وجود التشابه الكبير بين القطاعين في ذلك، أما هدف البحث المتمثل في السعي إلى تحديد أثر حجم الشركة على سلوك تمهيد الدخل، فقد نتج عنه إظهار عدم وجود أي تأثير جوهري للحجم على ظاهرة تمهيد الدخل.

لابد في النهاية من الإشارة إلى أن الإطار النظري لهذا البحث قد تناول بمزيد من التفصيل الدراسات الدولية السابقة التي بحثت في ظاهرة تمهيد الدخل من جميع جوانبها، وتم أيضا الإشارة إلى العديد من الباحثين في هذا المجال، حيث أسهب البحث في المعلومات المتعلقة بتعريف ظاهرة تمهيد الدخل وأهدافها، والعوامل والحوافز

المؤدية إليها، مع التطرق إلى الأساليب المحاسبية والوسائل الإدارية التي تلعب دورا هاما في هذه الظاهرة، وهذا التوسع في توضيح ظاهرة تمهيد الدخل، إنما ينبع من دافع تغطية النقص الحاصل في الدراسات العربية والمحلية حول هذه الظاهرة، وكذلك الغموض ونقص المعلومات المتوفرة في هذا المجال، لذلك كان لابد من الاستفادة من الأبحاث الدولية في إثراء مادة هذا البحث وبالتالي زيادة مدى وعي المطلع بهذه الظاهرة.

التوصيات

بالاعتماد على نتائج البحث فإنه يمكن وضع التوصيات التالية:

أولا : من منطلق الوجود الكبير لسلوك تمهيد الدخل في شركات قطاعي الصناعة والخدمات في الأردن فإنه لابد من التوسع في دراسة أسباب ودوافع هذه الظاهرة بما يفسر اللجوء الكبير لإدارات الشركات الأردنية نحو تمهيد الدخل.

ثانيا : تم في هذا البحث تصنيف الشركات التي تشكل عينة البحث بأسلوب مختلف عن الأساليب المتبعة في البحوث السابقة حيث تم اعتبار القطاع الصناعي الأردني كقطاع مركزي، بينما تم اعتبار قطاع الخدمات كقطاع محيطي أو ثانوي وهذا الاعتبار إنما كان نتيجة عدم وجود أي تصنيف رسمي للشركات الأردنية سوي التصنيف القطاعي، وربما كان لهذا الاعتبار أثره على النتائج، من هنا لابد من محاولة تصنيف الشركات تبعا لمعايير أخرى من قبل الجهات المختصة بطريقة تساعد علي مقارنة ظاهرة تمهيد الدخل بين الشركات وفق أسس أكثر دقة وإقناعا.

ثالثا : تم في هذا البحث تقسيم الشركات الأردنية تبعا لحجمها وفق أساس شائع يعتمد على متوسط مبيعات الشركة السنوية، وهذا من وجهة نظر الباحث هو الأسلوب الذي يؤدي إلى العدالة بين الشركات، حيث أن التقسيم بالاعتماد على الموجودات الثابتة والمتداولة، أو التقسيم المعتمد على أية بنود أخرى في قوائم الشركة المالية قد يكون مجحفا بالنسبة لبعض الشركات لصالح شركات أخرى، فمن المعروف أن الفارق في الموجودات هو كبير جدا بين الشركات في قطاع الصناعة والشركات في قطاع الخدمات، مع هذا فإن إمكانية أن يؤدي أي

تقسيم آخر للشركات تبعا لحجمها غير الأسلوب المستخدم في هذا البحث إلى نتائج مختلفة، وربما أكثر مصداقية هو احتمال وارد، لذلك يجب إعطاء هذه النقطة أهمية أكبر في البحوث اللاحقة.

رابعاً : اعتمد هذا البحث بشكل رئيسي على نوع القطاع الاقتصادي وعلى حجم الشركة كمتغيرات مفسرة لسلوك التمهيد، وهي إحدى الأساليب المتبعة عند دراسة ظاهرة تمهيد الدخل، لذا يوصى بأن تجري دراسات أخرى مع التنوع في أساليب دراسة سلوك التمهيد حتى يمكن تتبع ظاهرة تمهيد الدخل في الأردن من جميع جوانبها.

أولاً: المراجع العربية

- المتحدة الدولية للاستشارات (UIC) "قطاع الصناعة"، المرجع المالي، ١٩٩٧ م.
- المتحدة الدولية للاستشارات (UIC) "قطاع الخدمات والاستثمار"، المرجع المالي، ١٩٩٧ م.
- سوق عمان المالي، دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية، الإصدار الثاني عشر، ١٩٩٧ م.
- سوق عمان المالي، النشرة الإحصائية الشهرية، دائرة الأبحاث والدراسات، العدد التاسع والأربعين، كانون ثاني، ١٩٩٧ م.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Albrecht, W. D. and F. M. Richardson (1990), "Income Smoothing by Economy Sector", *Journal of Business Finance and Accounting*, 17(5), (Winter 1990). PP. 713-730.
- Archibald, T. (1967), "The Return to Straight-Line Depreciation: An Analysis of a Change in Accounting Method." Supplement to *Journal of Accounting Research* (1967), pp. 164-180.
- Barnea, A. J. Ronen and S. Sadan (1976), "Classificatory Smoothing of Income with Extraordinary Item's, *The Accounting Review*, (January 1976) PP. 110-122.
- Beidelman, C., (1973), "Income Smoothing: The Role of Management," *The Accounting Review*, Vol. 48, No. 4 (October 1973) PP. 653-667.
- Belkaoui, A. and R. D. Picur (1984) "The Smoothing of Income Numbers: So Empirical Evidence on Systematic Differences Between Core and Periphery Industrial Sectors", *Journal of Business Finance and Accounting*, (Winter 1984), PP. 527-545.
- Carlson, S.J. and C. T. Bathala (1997), "Ownership differences and Firms' Income Smoothing Behavior", *Journal of Business Finance and Accounting*, 24(2), (March 1997), PP. 179-196.
- DeFond, M. L. and C. W. Park (1997), "Smoothing Income in Anticipation of Future Earnings", *Journal of Accounting and Economics*, 23 (1997), PP. 115-139.

- Eckel, N. (1981), "The Income Smoothing Hypothesis Revisited", *Abacus* (June 1981), pp. 28-40.
- Fudenberg, K. and J. Tirole (1995), "A Theory of Income and Dividend Smoothing Based on Incumbency Rents," *Journal of Political Economy*, 103, PP. 75-93.
- Herrmann, D. T. Inoue (1996), "Income Smoothing and Incentives by Operating Condition: An Empirical Test Using Depreciation Changes in Japan". *Journal of International Accounting Auditing and Taxation*, Vol. 5, Issue, 2, PP. 161-178.
- Imhoff, E. A. (1977), "Income Smoothing - A Case for Doubt", *Accounting Journal*, (Spring 1977), PP. 85-100
- Lambert, R. A. (1984), "Income Smoothing as Rational Equilibrium Behavior". *The Accounting Review*, Vol. LIX, No. 4, (October 1984), PP. 604-618.
- Moses, O. D (1987), "Income Smoothing and Incentives: Empirical Tests Using Accounting Changes", *The Accounting Review*, Vol. LXII No. 2, (April 1987) PP. 358-375.
- Ronen, J. and S. Sadan, (1981), *Smoothing Income Numbers: Objectives, Means and Implications* (Addision - Wesley, 1981), Reading, MA.
- Smith, E. D. (1976) "The Effect of the Separation of Ownership from Control on Accounting Policy Decisions", *The Accounting Review*, (October 1976) PP. 707-723.